COPYRIGHT© INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

الحلول الشرعية للديون المتعثرة في المصارف الإسلامية: بيت التمويل الكويتي في ماليزيا أنموذجاً

إعداد

محمد مصطفى موسى دكو

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في معارف الوحي والتراث

قسم الفقه وأصول الفقه
كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

فبراير ٢٠١٨م

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن إمكانية إيجاد حلول شرعية في معالجة ظاهرة الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية، باختيار بيت التمويل الكويت في ماليزيا أنموذجاً لهذه الدراسة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأسباب التي أدت إلى تعثر الديون في المصارف، ابتداء بأزمات المالية العالمية كنموذج تاريخي لأسباب التعثر المالي في العالم مما أثرت على المصارف الإسلامية بما فيها بيت التمويل الكويتي في ماليزيا، واعتمد الباحث في هذا على المنهج الاستقرائي لجمع آراء الفقهاء المتقدمين والمتأخرين فيما يتعلق بالديون وحلولها من مصادر ذات الصلة المباشرة بالديون المتعثرة، كما استخدم الباحث المنهج التحليل في تحليل الآراء المختلفة حول الحلول الشرعية، لاختيار الموقف الشرعي والقانوني منها. والمنهج المقارن في استخدامه للجمع بين المعايير الدولية المختلفة في دراسة المخاطر الائتمانية وأنواعها مقارنة بالمعايير الشرعية من أجل الوصول إلى حل شرعي بديل لها، مستعيناً بتقارير بيت التمويل الكويتي التي رفعها إلى البنك المركزي الماليزي لدراسة العينات المتعلقة ببيت التمويل حول إدارة المخاطر والرقابة و نوعية علاقته بالبنك المركزي الماليزي لمعرفة مدى دعمه المادي والمعنوي لهذه المصارف، كما توصل الباحث إلى أن المشتقات المالية، وأنواعها يمكن أن تسوغ تسويغاً شرعياً يوافق الشريعة الإسلامية، وأن الضمانات التجارية وغرامات التأخير يمكن معالجتها بطرق أسباب الظروف الطارئة من الكساد والانقطاع أو التضخم والانكماش، كما استبعد الباحث من الدراسة التأمين التجاري وماله علاقة بما قد يتعلق بالطرق المشبوهة، وختم الباحث دراسته باقتراحات عدة منها إعادة الهيكلة والاندماج والبيع التجاري، للخروج من تعثر الديون والفشل المال، وكما حث الباحث بيت التمويل الكويتي في ماليزيا، على الميل إلى برنامج التنسيق والرقابة المباشرة من البنك المركزي الماليزي بدلاً من البنك المركزي الكويتي في جميع نشاطاته، والانفتاحية مع المحللين والباحثين في معرفة مدى جدية نشاطاته ونوعية التهديدات التي تواجهه، لاتخاذ إجراءات اللازمة والمبكرة قبل تفاقم المخاطر.

ABSTRACT

The researcher aims to discover the possible legitimate (Shariah compliant) solutions to solve the phenomena of nonperforming debts (debt defaults) in Islamic banks, by selecting Kuwait Finance House (KFH) in Malaysia as a model for this study, taking into consideration the reasons that led to the loans defaults in Islamic Banks. Starting with the global financial crisis as a historical reason of financial distress in the word, which affected the Islamic banks including Kuwait Finance House in Malaysia. The researcher depended on the inductive approach to collect the early and contemporary scholars' opinions that are related to debts and their solutions from different sources directly relevant to nonperforming debts. He also used the analytical approach to analyst the various views about the legitimate solutions, to choose the Shariah and legal standpoint. In addition, the researcher used the comparative approach to combine the international standards in studying credit risks and its types, in comparison with the Shariah standards in order to get a valid alternative. With the help of the reports from KFH that reported to the Central Bank of Malaysia (BNM) in order to study the samples related to KFH about risk management and control and the quality of KFH relationship with BNM to determine to what extent to BNM support the such banks. The researcher found that the financial derivatives, and its types can be justified to be Shariah complaint, and the business guarantees and the delay penalties can be treated through emergency conditions of the depressing, inflation, and deflation. The researcher has excluded the commercial insurance and what it could be related to suspicious transaction. Finally, the researcher concluded his study with numerous suggestions, such as restructuring, merging, and trade selling to exit from the loans default and financial failure. In addition, the research encouraged KFHM to tilt to the programs for coordination and direct monitoring program of BNM, rather than the Kuwait Central Bank in all its activities. Disclosures with the analysts and the researchers to know the seriousness of its activities and quality of threats that the bank face to take necessary actions before increasing the risks.

APPROVAL PAGE

The dissertation of Mohamed Moustapha Moussa Dicko has been approved by the following:

_____
Hossam El-Din Ibrahim El-Saefy
Supervisor

_____
Akhtarzaite bt. Abdul Aziz
Internal Examiner

_____
Kamal Tawfiq Hattab
External Examiner

_____
Shofian Haji Ahmad
External Examiner

_____
Chairperson

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Mohamed Moustapha Moussa Dicko

Signature: ……..……..…… Date: …...…….

الجامعة الإسلامية العالمية–ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٨م محفوظة لـ: محمد مصطفى موسى دكو

الحلول الشرعية للديون المتعثرة في المصارف الإسلامية:
بيت التمويل الكويتي في ماليزيا أنموذجاً

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: محمد مصطفى موسى دكو

التوقيع:..... التاريخ: .....

إلى روح أمي الغالية اللهم ارحمها برحمته الواسعة

إلى أبي أمد الله من عمره وشفاه شفاء لا يغادر سقماً

إلى من شجعتني على مواصلة مسيرتي العلمية وصبرت لأجل ذلك على فقدان والديها أم عبد الله فاطمة بنت ناصر.

إلى أولادي وبناتي الذين ذاقوا مر غيابي عنهم وفقدان حناني لهم طوال فترة دراستي هم

ولداي عبد الله ورضوان بارك الله فيهما.

وبناتي: آمنة، وخديجة، وأمامه، وعائشة، وثرية، بارك الله فيهن وجعلهم الله ورثة دين محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من مد العون لي في دراستي

الأستاذ الفاضل العم فؤاد هائل وأهله

الأخت الفاضلة أم محمد

إلى أساتذتي وكل من علمني حرفا

أهدي هذا البحث المتواضع راجياً من المولى عز وجل أن يجد فيه القبول والنجاح

الشكر والتقدير

الحمد لله ذي المن والفضل والإحسان، حمداً يليق بجلاله وعظمته. وصَلِّ اللهم على خاتم الرسل، من لا نبي بعده، صلاةً تقضي لنا بها الحاجات، وترفعنا بها أعلى الدرجات، وتبلّغنا بها أقصى الغايات من جميع الخيرات، في الحياة وبعد الممات. ولله الشكر أولاً وآخراً، على حسن توفيقه، وكريم عونه، وعلى ما منَّ وفتح به عليَّ من إنجازي لهذه الأطروحة، بعد أن يسّر العسير، وذلّل الصعب، وفرَّج الهم، وأتقدم وأخص بالشكر والتقدير رمز التواضع والعطاء، مثال الأمل والتفاؤل عميدة كلية معارف الوحي وعلوم الإنسانية: الدكتورة .... ونائبها الدكتور... ورئيس قسم الفقه وأصله، الدكتور .... وعميد الدراسات العليا: الدكتور...كما أَدِينُ بعظيم الفضل والشكر والعرفان بعد الله سبحانه وتعالى في إنجاز هذا البحث وإخراجه بالصورة المرجوة، إلى مشرفي على الرسالة: الدكتور حسام الدين الصيفي. الذي منحني الكثير من وقته، وجهده، وتوجيهاته، وإرشاداته، وآرائه القيمة، ومدَّ يد العون لي دون ضجر للسير قدماً بالدراسة نحو الأفضل سائلاً المولى القدير أن يجزيه عني خير الجزاء ويثيبه الأجر الجزيل في الدنيا والآخرة. كما يسرني ويشرفني أن أسطر كل عرفان بالجميل إلى الأستاذ الدكتور والمربي الفاضل علي محي الدين القرة داغي والدكتور عبد الباري مشعل اللذان أفاداني بعلمهما القيم، ولم يبخلا علي بوقتهما وجهدهما. كما أمداني بالكثير من المراجع والكتب التي ساعدتني في كتابة هذا البحث وإثرائه. حفظهما الله من كل سوء وجعله في ميزان حسناتهما، والشكر والامتنان موصول إلى الممتحن الداخلي الدكتور...والممتحن الخارجي الدكتور...كما أقدم أعبق كلمات الثناء وأخلص عبارات الشكر للجنة المناقشة الدكتور...والدكتور...والدكتور... وأتوجه لكل من مد لي يد العون، ممن لم تسعفني الذاكرة بذكرهم بالشكر، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وختاماً أسال الله العلي القدير أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن يجعله علماً نافعاً، ويسهّل لي به طريقاً إلى الجنة.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث باللغة الانجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة التصريح ..... هـ

صفحة الإقرار بحقوق الطبع ..... و

الإهداء ..... ز

الشكر والتقدير ..... ح

الفصل الأول: المقدمات التمهيدية للبحث ١

المقدمة ١

مشكلة البحث ٢

أسئلة البحث ٣

أهداف البحث ٣

حدود البحث ٤

أهميّة البحث ٤

منهج الدراسة ٦

الدراسات السابقة ٧

الفصل الثاني: مفهوم الديون المتعثرة وطبيعتها وأنواعها في المصارف الإسلامية ١٦

المبحث الأول: مفهوم الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية..... ١٦

المطلب الأول: مفهوم الديون وبيان الفرق بين مفهوم الدين عند الفقهاء والقانون. ١٦

المطلب الثاني: مفهوم التعثر وما يتعلق به من المسائل..... ٢٢
المطلب الثالث: مصطلحات ذات العلاقة بالتعثر. ٢٨
المبحث الثاني: طبيعة الديون المتعثرة وآثارها على المصارف الإسلامية: ٣٦
المطلب الأول: طبيعة الديون المتعثرة في البيع الآجل. ٣٦
المطلب الثاني: طبيعة الديون المتعثرة في التقسيط وغرامات التأخير..... ٤١
المطلب الثالث: طبيعة الديون المتعثرة في الـ (عقود المستقبلية (..... ٥٣
المبحث الثالث: أنواع الديون المتعثرة ودور المصارف الإسلامية في التعامل معها. ٦٦
المطلب الأول: تقسيم الديون المتعثرة وفقاً لتقييم الموازنة المالية في المصرف: ٦٧
المطلب الثاني: أنواع الديون المتعثرة وفقاً لجودتها ورداءتها ومصدرها التمويلية. ٧٠
المطلب الثالث: دور الفقه الإسلامي في التعامل مع الديون المشكوك في تحصيله. ٩٠

الفصل الثالث: أسباب الديون المتعثرة تعثر في المصارف الإسلامية ومدى تعثر بيت التمويل الكويتي بماليزيا بها. ١٠٢
المبحث الأول: نشأة المصارف الإسلامية وبيت التمويل الكويتي في ماليزيا. ١٠٢
المطلب الأول: التعريف العام عن المصارف الإسلامية. ١٠٢
المطلب الثاني: التعريف عن بيت التمويل الكويتي في ماليزيا. ١١٩
المطلب الثالث: أنواع المخاطر الائتمانية ببيت التمويل الكويتي في ماليزيا. ١٢٩
المبحث الثاني: أسباب الديون المتعثرة وعلاقة بيت التمويل بماليزيا بها. ١٣٧
المطلب الأول: أسباب تعثر الديون من قبل إدارات المصارف..... ١٣٧

المطلب الثاني: أسباب تعثر الديون المتعلقة بالمدين. ١٤٢
المطلب الثالث: أسباب تعثر الديون خارجة عن إرادة الدائن والمدين. ١٤٩
المبحث الثالث: تكييف أسباب الديون المتعثرة شرعاً وكيفية معالجتها. ١٥٨
المطلب الأول: ظروف طارئة لعقد المداينة والقرض. ١٥٩
المطلب الثاني: كيفية ربط الديون بالتضخم والانكماش. ١٧٠

الفصل الرابع: الحلول الشرعية المستخدمة في إدارة تصنيف الأزمات المالية والمخاطر الائتمانية..... ١٨٨
المبحث الأول: أنواع الأزمات المالية التي تسبب تعثر الديون في المصارف. ١٨٨
المطلب الأول: تصنيف الأزمات المالية التي تسببت تعثر الديون في المصارف..... ١٨٨
المطلب الثاني: مفهوم الحلول الشرعية..... ٢٠٣
المطلب الثالث: أنواع الحلول الدولية، ومدى جديتها في إدارة المخاطر الائتمانية. ٢٠٦
المبحث الثاني: الحلول الشرعية من خلال المعايير الدولية. ٢١٧
المطلب الأول: دور لجنة بازل الدولية الأولى في علاج الديون المتعثرة. ٢١٧
المطلب الثاني: دور لجنة اتفاقية بازل الثانية في معالجة مخاطر الائتمانية. ٢٢٣
المطلب الثالث: دور لجنة اتفاقية بازل الثالثة في معالجة الأزمات المالية..... ٢٣٦
المبحث الثالث: الحلول الشرعية في كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية. ٢٤٣
المطلب الأول: حلول الشرعية في تقدير المخاطر المتعلقة بكفاية رأس المال وملائمته: ٢٤٣
المطلب الثاني: الحلول الشرعية في هيكلة العقود التمويلية الإسلامية. ٢٤٨

المطلب الثالث: معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية في متطلبات كفاية رأس المال. ٢٥٥

الفصل الخامس: دور هيئات الشرعية والبنك المركزي في تحقيق الإشراف والرقابة ٢٥٩

المبحث الأول: دور الوكالات الشرعية وهيئات الرقابة الشرعية في إدارة التعثر. ٢٥٩

المطلب الأول: الوكالات الإسلامية الدولية لتصنيف بدائل شرعية..... ٢٥٩

المطلب الثاني: دور هيئات الفتوى والمتابعة الشرعية في الإشراف والمراقبة. ٢٦٣

المطلب الثالث: نوعية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. ٢٧٦

المبحث الثاني: دور البنك المركزي في الاشراف وكيفية معالجة ظاهرة التعثر في بيتك. ٢٨٣

المطلب الأول: التعريف عن البنك المركزي الماليزي ودوره في إدارة الديون المتعثرة. ٢٨٤

المطلب الثاني: دور المركزي في مساعدة بيت التمويل الكويتي في ماليزيا من التعثر. ٢٨٨

المطلب الثالث: الحلول الشرعية في سياسة المعالجة ومواجهة الأزمات. ٢٩٢

المبحث الثالث: الحلول الشرعية لمعالجة ظاهرة التعثر لبيت التمويل الكويتي في ماليزيا..... ٢٩٧

المطلب الأول: الحلول الشرعية في إعادة الهيكلة المصرفية..... ٢٩٧

المطلب الثاني: الحلول الشرعية في الاندماج مع مصرف آخر. ٣٠١

المطلب الثالث: الحلول الشرعية في اللجوء إلى بيع أصول المصرف لمصرف آخر. ٣٠٧

الخاتمة **٣١٣**
نتائج البحث ٣١٣
التوصيات ٣٢١

قائمة المصادر والمراجع **٣٢٢**

الفصل الأول

المقدمات التمهيدية للبحث

المقدمة

الحمد لله الذي أكمل لنا ديننا وأتم علينا نعمه ظاهرة وباطنة، ورضي لنا الإسلام دينا، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ (آل عمران:٨٥)، وحفظه لنا حفظاً لا يبليه طول زمان، والصلاة والسلام على محمد الداعي إلى الحق المبين والصراط المستقيم، والمبلغ شريعة رب العالمين، هداية للضالين، ورحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه المهتدين.

أما بعد!

فإن الحقوق في الشريعة محفوظة بطرق متنوعة على حسب ما جاء في القرآن والسنة، ونصت عليها مقاصد الشريعة، ويعتبر موضوع: "**الحلول الشرعية للديون المتعثرة في المصارف الإسلامية: بيت التمويل الكويتي في ماليزيا أنموذجاً**"، موضوعاً بالغ الأهمية في دراسة الحقوق وبيان أهميتها، وخاصة في الأزمة المالية التي اندلعت في بداية عام ٢٠٠٧م[١]، كما يؤرخ لها البعض، والبعض الآخر يرى أن بدايتها كانت في عام ٢٠٠٨م[٢]، والآخر يرى

---

[١] صادق راشد الشمري، **القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية**، (بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث بجامعة الإسراء الأهلية المنعقدة في نيسان، ٢٠٠٩م – عمان بالأردن)، ص٢؛ والداوي الشيخ، **الأزمات العالمية – انعكاساتها وحلولها**، (بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة طرابلس بلبنان، ١٣ مارس، ٢٠٠٩م)، ص٣-١٣، الذي أرخ للأزمة الأولى من عام ١٦٣٧م – ١٧٩٧م، التي بدأت بأسواق العالمية المعنية لسندات الآجال بأوروبا، حتى انتهى إلى الأزمة الألفية الثالثة، من عام ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٧م، التي أطلقت عليها بأزمة الكبرى بأمريكا...؛ نبأ وكالة الأنباء اسلامية، **الأزمة المالية العالمية ونظرية تساقط الدومينو**: ٩/ ٠٢/ ٢٠٠٩، ومتوفر على الموقع: <http;//www.islamicnews.net/Document/ ShowDoc01.asp?DocID=11301&TypeID=1&Tabindex=1>

[٢] المصدر السابق، إضافة إلى موقع الجزيرة <http;//www.aljazeera.net/eBusiness/aspx/print.htm 2008> حسين شحاتة، **كيف النجاة من أثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربي، سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامية**، (جامعة الأزهر، ٢٠٠٨م).

قبل ذلك[٣]، وبالتحديد الأول، كانت أزمة كبرى لأكبر دولة في العالم التي لها زمام الأمور في السيطرة والهيمنة على الاقتصاد العالمي وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، لأسباب لها علاقة بالأزمة المالية التي وقع فيها بيت التمويل الكويتي في ماليزيا، ومنها: الاقتراض بالتمويل العقاري، فوقع في نفس المشكلة الأمريكية، وموضوع هذا البحث يلقي الضوء على الأسباب والمخاطر لهذه العدوى، ثم يعالجها عن طريق الشريعة الإسلامية، والوسائل الأخرى التي لها علاقة بالواقع المعاصر، ويحاول الباحث اندماجها مع ما تيسر له من المصادر والمراجع ذات الصلة بالقضية.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة الدراسة في مسألة الديون المتعثرة في بيت التمويل الكويتي في ماليزيا، الأزمة الكبرى التي وقعت للبيت التمويل والتي أثرت في ميزانيته بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث سجل بيت التمويل الكويتي نفسه أكبر خسارة مالية في تاريخه، في الربع الأول من عام ٢٠٠٩م، وذلك بسبب تجنيب البنك مخصصات مالية للقروض التي تأكد تعثرها، حصل ذلك بعد ثلاث سنوات من تأسيسه، مع أن بقية فروعه من مجموعة بيت التمويل الكويتي في أنحاء العالم في مأمن من هذه الأزمة في الوقت نفسه، وكذلك نظيراته من المصارف الماليزية أيضا في مأمن من ذلك، مما اضطر بيت التمويل إلى التخلي عن بعض أهم خدماته الأساسية التي هي: خدمات التصنيف التي تقدمها له وكالة رام للتصنيف الائتماني، وإلغائه بعض الاستثمارات في مجال التمويل العقاري؛ وإعلانه عن الإفلاس بعد ثلاثة أشهر من الحادثة، وخطط لتغيير نشاطه التجاري إلى نشاط التجزئة لديه لتشكل نصف موجوداته بحلول عام ٢٠١٥م، وذلك من ٤ في المائة فقط حالياً[٤]، بحثاً عن الحلول المناسبة التي

---

[٣] رشدي صالح عبد الفتاح صالح، **البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري**، (مصر: د.ن، د.ط، ١٤٢٠هـ/٢٠٠م)، ص١٩، ٢٠؛ والربيع العربي والأزمات المالية الدولية، **مجلة الدراسات المالية والمصرية**، المجلد التاسع عشر، العدد: ٣و٤، السنة ١٩، ديسمبر ٢٠١١م.

[٤] محمد الخنيفر، **إدارة قروض واحدة تجر بنكين إسلاميين إلى خسائر متتالية**، الرياض: لاقتصادية، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، منشور في موقها: http://www.aleqt.com/2010/08/08/article_427236.html

تساعده للخروج من هذه الأزمة، وما زال المسؤولون في البيت يبحثون عن الحلول الأخرى لذلك، فجاء هذا البحث ليسد هذه الثغرة الملحة والمستحقة للبحث عن حلول شرعية قابلة للتطبيق في المسائل المتعلقة بالديون المتعثرة في بيت التمويل الكويتي في ماليزيا، والأسباب التي تجعل الفئة الناشئة الذين واجهوا تعثر الحياة، وعجزوا عن إيجاد الحلول السليمة لقضاياهم المالية، وهكذا سدت جميع الطرق في وجوههم، ووجدوا أنفسهم في مأزق مالي خطير قاد الكثير منهم إلى السجون، وهذه الحلول قد جعلها الباحث متمثلة في إجابات عن الأسئلة الرئيسية للبحث.

أسئلة البحث

بناء على إشكالية البحث فإنّ هذا البحث يحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما مفهوم الديون المتعثرة وطبيعتها وأنواعها في المصارف الإسلامية؟

٢- وما أسباب تعثر الديون؟ وما مدى تعثر بيت التمويل الكويتي في ماليزيا والمصارف الإسلامية والمجتمع الإسلامي به؟

٣- ما الحلول الشرعية التي ينبغي استخدامها في نظام تصنيف الأزمات المالية ومدى أهميتها في إدارة الديون المتعثرة وحل أزماتها؟

٤- ما الحلول الشرعية في دور البنك المركزي في مساعدة المصارف الإسلامية لمواجهة أزمات الديون المتعثرة؟

٥- ما الحلول الشرعية المتوقعة لحل أزمة الديون المتعثرة للبيت التمويل الكويتي في ماليزيا وكيفية إدارة خطورتها؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث بعون الله تعالى وتيسيره إلى تحقيق العديد من الأهداف، أهمها:

١- بيان مفهوم الديون المتعثرة وطبيعتها وأنواعها في المصارف الإسلامية.

٢- بيان أسباب تعثر الديون ومدى تأثر بيت التمويل الكويتي في ماليزيا والمصارف الإسلامية والمجتمع الإسلامي به.

٣- بيان الحلول الشرعية التي ينبغي استخدامها في نظام تصنيف الأزمات المالية ومدى أهميتها في إدارة الديون المتعثرة وحل أزماتها.

٤- بيان الحلول الشرعية في دور البنك المركزي في مساعدة المصارف الإسلامية لمواجهة أزمات الديون المتعثرة.

٥- بيان الحلول الشرعية المتوقعة لحل أزمة الديون المتعثرة للبيت التمويل الكويتي في ماليزيا وكيفية إدارة خطورتها.

حدود البحث

إنّ هذه الدراسة سوف تكون منحصرة ومقتصرة على دراسة الحلول الشرعية للديون المتعثرة في المصارف الإسلامية ودراسة الحالة في بيت التمويل الكويتي في ماليزيا كنموذج للبحث عن الأسباب والآثار والحلول والتداعيات الحقيقية لتعثر المديونية نظراً لحداثة الأزمة في بيت التمويل الكويتي الماليزي، وحداثة خبرة إدارتها في التعامل معها.

ومن حيث حدود الدراسة الزمنية فهذا البحث يتركز على الديون المتعثرة من الفترة: ٢٠٠٨م حتى نهاية الفترة ٢٠١٢م وسبب ذلك أنه في السنوات المذكورة هناك زيادة نشاط الإقراض في بيت التمويل الكويتي في ماليزيا، والمصارف الإسلامية على العموم؛ وتفشي ظاهرة الإقراض وآثارها عند الناشئة الجديدة، وذلك للكشف عن إيجاد الحلول الآمنة والمضمونة لقضية باتت تشغل بال عدد كبير من المواطنين وتحرمهم وأسرهم من نعمة الأمن والأمان في مجتمعهم.

أهميّة البحث

١- تنبع أهمية البحث من كونه محاولة لوضع إطار متكامل يساعد بيت التمويل الكويتي في ماليزيا والمصارف الإسلامية الأخرى على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان المسندة على الحلول الشرعية والمعايير الأخرى التي تساعد في إيجاد حل لهذه الأزمة.

٢- جاءت فكرة الاهتمام بكتابة هذا البحث في سبب اتجاه الكثير من تجار المسلمين إلى التعامل مع البنوك الربوية الفاحشة، والمضاربة بأموالهم في تجارات محرمة، للبحث عن سبل الخلاص من ديونهم المتراكمة عليهم والمتعثرة، والخروج من دائرة الإفلاس الذي يضر به في أمواله، وسمعته، وثقته التجارية التي هي أهم رأس ماله، وللحفاظ على أسرته وأولاده، مع أنه لن ينجو من ذلك أبداً، لأنه في نهاية المطاف ينتهي بحياته إلى السجون والمحاكم.

٣- يهتم هذا البحث بمعالجة ما يتعلق بحماية الدولة عن مواطنيها دون التفريق بين الضعيف والقوي، أو بين الغني والفقير، من الناحية الشرعية والقانونية، إذ أنه يبين وبكل وضوح أن من حق الإمام، أو من يقوم مقامه من القضاة والولاء، أن يحمل الممتنعين من أداء الحقوق على الوفاء بها جبراً وقهراً، مما يؤكد أن الوفاء بالالتزامات في الشريعة الإسلامية يستند إلى قواعد إيمانية في نفوس المسلمين، وإلى قواعد قضائية وإجراء تنفيذ جبري تحمل المماطلين على أداء الأمانات والقيام بالحقوق والواجبات.

٤- ويهتم هذا البحث بمعالجة ظاهرة عالمية: وهي تخفّي الكثير من المدينين والمقرضين عن الأنظار، بسبب وسواس الشيطان لبعضهم في حملهم على الانتحار، ويزين لهم آمالاً واهية على الطرق الخاطئة للتخلص من آثار التضايق والمخاطر، بسبب كثرة الديون عليهم، وبسبب سندات وشيكات وقعوا عليها في البنوك بحقوق دائنيهم، ثم عجزوا عن السداد، فيسعون بعد ذلك إلى قتل أنفسهم عن طريق الشنق، أو تحريق أنفسهم بالنار أمام الملأ، أو السفر خلسة من البلد، وكل ذلك خوفاً على أنفسهم من أن يكونوا عاراً على المجتمع أو يكون مآلهم الأخير إلى خلف القضبان.

٥- أخيراً آثرت أن أخصص هذا البحث لجمع شتات هذه الطرق في مؤلف واحد، مع محاولة تنظيمها على نمط تنظيم رجال القانون التجاري، مع إحداث مقارنة بينها وبين المسائل الفقهية، مما يسهل على معرفة الحل الأنسب للدائن والمدين والمجتمع على السواء، حيث لم أقف - فيما اطلعت عليه — من تناول هذا

الموضوع باستفاضة وشمول، اللهم إلا ما وجدته فيما نشر من المقالات والمؤتمرات حول الديون أو ما كتب في أحكام مماطلة الديون أو بيعها بإيجاز أو بإطناب، فآثرت أن أحقق هذا الحلم الغالي النفيس في بحث مستقل، مستلهماً منها الفكرة الأساسية لهذا البحث.

منهج الدراسة

سوف يعتمد الباحث في هذا البحث على ثلاثة مناهج رئيسة ودراسة ميدانية؛ لتحقيق أهداف البحث، والوصول إلى نتائج علمية وفق الضوابط المعتبرة في ذلك، وهي كالآتي:

١-المنهج الاستقرائي: ويتم استخدامه لتتبع واستقراء أقوال العلماء فيما يتعلق بالموضوع والحلول الشرعية ذات الصلة المباشرة بالديون المتعثرة، من المصادر الأولية والمصادر الثانوية. وتتمثل المصادر الأولية في تصميم التقارير المالية السنوية التابعة لبيت التمويل الكويتي في ماليزيا التي رفعها إلى البنك المركزي الماليزي لمعرفة أهم العوامل والأسباب المؤثرة في تعثر الديون في بيت التمويل الكويتي في ماليزيا، حتى يكون لها مصداقية. أما المصادر الثانوية: وهي استعراض ما يتعلق بالجانب التطبيقي، من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة في هذا المجال، والاسترشاد بالمؤلفات والكتب والمراجع المتعلقة بالموضوع من المجلات المصرفية و المنشورات والتقارير والدوريات والإحصائيات المختلفة الصادرة عن دائرة الائتمان في مجموعات بيت التمويل الكويتي والتعليمات الصادرة عن الجمعية العمومية بالكويت والبنك المركزي الكويتي والماليزي، إضافة إلى الاسترشاد بأهل الخبرة في الاقتصاد الإسلامي من خلال البحوث التي كتبت في المعاملات المعاصرة ذات الصلة بالبنوك الإسلامية، والاقتصاد الإسلامي، وما نشر في الدورات العلمية المالية، من المقالات والمجلات الأخرى.

٢-المنهج التحليلي: ويتم استخدامه في تحليل الأقوال والآراء المختلفة الواردة في البحث مستنداً إلى المصادر الفقهية الأصلية من كتب المذاهب، كما يستعين الباحث بآراء الفقهاء المعاصرين في تكييف المسائل الواقعية تكييفاً فقهية وقانونياً، ومن ثم بيان حكم الشرعي فيها، وأيضاً تحليل الأقوال والآراء المختلفة الواردة في البحث خاصة في النواحي

المتعلقة بالديون المتعثرة وقضايا المقرضين المطلوبة تطبيقاً عصرياً في التأمين التعاوني والتكافل الإسلامي، والوسائل الأخرى من القانون الجنائي والتعويضات الشرعية.

٣- المنهج المقارن: يتمّ استخدامه للمقارنة بين الآراء المتباينة للعلماء في المسائل المتعلقة بالقواعد الفقهية القديمة والمعاصرة، التي تشتمل على عدة قضايا معاصرة، منها: التأمين ضد خطر التعثر في الديون، والشرط الجزائي مقابل الإخلال بالالتزام في التسديد، وإعادة جدولة الديون، والقرض التعويضي أو ما يسمى (الأرصدة التعويضية)، والتي سيتناولها الباحث إن شاء الله من حيث المراد بها، وأحكامها، وأنواعها، وعلاقاتها بتعثر الديون، وكذلك أيضاً ذكر بعض صورها، وأشكالها في العصر الحاضر، كما في البطاقات المصرفية والسندات الملكية، مع بيان أحكامها في الشريعة، وهذا ما يجعل موضوع هذا البحث، بحثاً مهماً من كلتا الناحيتين التأصيلية والتطبيقية.

الدراسات السابقة

توجد عدّة دراسات في الديون المتعثرة في المصارف، وكانت معظمها مقالات منشورة ألقيت في الندوات والمؤتمرات وأكثرها كتبت للبنوك التقليدية، وقليل منها للمصارف الإسلامية، وتعرضت لحلول مختلفة، ومعظمها لا ترمي بغرض المعالجة للأزمات التي تسببت لهذه المصارف والوقوع في تعثر القروض، والحاصل أنّ الباحث قد قام بتتبع عدة كتب من المراجع الأصلية والثانوية في الفقه المتعلقة بمسألة الديون وذات علاقة بموضوع البحث، بناء على ذلك، فإنّ من أهم المراجع الحديثة التي تعرضت بالشرح والتأصيل لمسألة الديون المتعثرة كالآتي:

كتاب "**القروض الاستثمارية وموقف الإسلام منها** "[٥] للدكتور محمد فاروق النبهاني، وهو كتاب مطبوع، أصله رسالة ماجستير قدمت عام ١٩٦٥م في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، وقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة أبواب: فأما الجانب الذي له علاقة بالبحث الحالي، وهو الباب الأول والثاني: وفي الباب الأول: دراسة ممهدة لتاريخ القروض

---

[٥] محمد فاروق النبهاني، **القروض الاستثمارية وموقف الإسلام منها**، (الكويت: دار البحوث العلمية، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م).

لدى الأمم القديمة، والأديان السابقة، ثم طبيعة القرض عند العرب قبل الإسلام وحالتهم الاقتصادية؛ وفي الباب الثاني: تحدث عن القروض الإنتاجية من الزاوية الاقتصادية والقانونية، وتحدث عن القروض الإنتاجية في الفصل الأول من هذا الباب من حيث مدى علاقة القروض الإنتاجية بالعقود الربوية وتوضيح الحكم الشرعي فيها؛ أما الفصل الثاني من الباب نفسه فاستعرض فيه قضية التكوين القانوني لعقد القرض والملامح العامة، من حيث خصائصه وأركانه وما يميزه عن غيره من العقود المشابهة له. والفرق بين هذه الدراسة وبين البحث الحالي: أن هذه الدراسة مع أهميته في الساحة العلمية، إلا أنها لم تتطرق إلى حلول شرعية لمعالجة الديون المتعثرة، ولا إلى البيان حول الفرق بين الديون المصرفية الإسلامية والقروض التي تعطى من البنوك الربوية، فضلاً عن البيان عن تعثر الديون وتأثيراتها في المصارف الإسلامية بصفة عامة والمجتمع الإسلامي بصفة خاصة، وكأن هذه الأمور ليست لها علاقة بتنشيط الاقتصاد الإسلامي وركوده، مما يختلف عن البحث الحالي الذي يهتم بحلول مبتكرة لحل أزمات الركود الاقتصادي، وتنشيط المصارف الإسلامية بحلول شرعية في علاج الديون المتعثرة وربطه بالواقع المعاصر.

كتاب "**العسرة المادية بين الشريعة والقانون، أو مشكلة العجز عن تسديد الديون وكيف عالجها الإسلام**"[٦] لحسن محمد الرفاعي، وهذه الدراسة كسابقها، حيث كان أصلها أيضاً أطروحة دكتوراه نوقشت في جامعة الأوزاعي للدراسات الإسلامية عام ٢٠٠١م، وقسمها إلى أربعة أبواب وخاتمة. والجانب الأهم لبحثنا الحالي هو: الباب الأول، والباب الثاني: حيث تحدث في الباب الأول: عن بيان العسرة المادية، وتعرض لمفهوم العسرة المادية، وأسبابها، وتم تناول هذا الجانب من الناحية الفقهية، بذكر الألفاظ ذات الصلة بالعسرة المادية والواردة في السنة النبوية، مثل: (المغرم- ضلع الدين- غلبة الدين) مفصلا هذا البيان في الفصل الأول من هذا الباب، وفي الفصل الثاني من نفس الباب تحدث عن أسباب العسرة المادية، مستعرضاً الأسباب الإيمانية، والأسباب الناتجة عن التصرفات الشخصية، والناتجة عن الظروف المحيطة بالطبيعة المحلية والخارجية. وفي الباب الثاني تحدث عن حكم العسرة المادية في

---

[٦] حسن محمد الرفاعي، **العسرة المادية بين الشريعة والقانون**، (بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م).

الشريعة الإسلامية، وجاء ذلك مفصلاً في الفصول الثلاثة، مبيناً في الفصلين الأول والثاني استيفاء الدائن لدينه من المدين المعسر نفسه أو من الكفيل، والفصل الثالث من الباب جاء في بيان سقوط دين الدائن عن المدين المعسر، والوسائل المؤدية إلى سقوط دين الدائن المستحقة في ذمة المدين المعسر. وقد يستفيد البحث الحالي من هذه الدراسة من جانبين: الجانب الأول في معرفة الإعسار في الدين من الناحية الفقهية، وإن كان هذا الجانب تناوله الباحث بشكل مختصر، وهو أيضاً تناول الإفلاس الذي يؤدي إلى تعثر الديون وزيادة في أزماتها، والجانب الثاني: الوسائل المتاحة في معالجة الديون، والسبل المبتكرة لحل بعض أزماتها.

بحث: **إطار مقترح للتعامل مع القروض المتعثرة في المؤسسات المالية المصرفية**[٧]، للدكتور محمد عبد الحافظ البغدادي، ويقع في ٣٢ ورقة، واشتمل على مبحثين هما: المبحث الأول: لبيان تشخيص مخاطر التمويل في منظمات الاعمال، وقسم المبحث إلى مرحلتين: المرحلة الأولى: مرحلة ظهور بوادر الفشل، والمرحلة الثانية: مرحلة العسر المالي المؤقت أو الارتباط المالي. هذه الأطروحة وإن كانت قد قدمت من قبل خبير مالي تجاري، إلا أنه ينقص من القضايا الجوهرية التي تساعد على معرفة أسباب العسر والتعثر المالي من الناحية الشرعية والقانونية، وهذا المنطلق هو الفرق الجوهري بينها وبين الدراسة الحالية التي هي موضوع تعثر الديون وأثرها على المصارف الإسلامية.

بحث: **التأمين على الديون في الفقه الإسلامي تعريفه مشروعيته أحكامه**[٨]، للدكتور محمد الزحيلي، وتقع الدراسة في ٣٤ ورقة، ومقسمة إلى خمسة مباحث. المبحث الأول: في تعريف الدين، والمبحث الثاني: في أنواع الدين، والمبحث الثالث: في حكم التأمين على الديون والقروض، والمبحث الرابع: في حاجة المؤسسات المالية الإسلامية إلى التأمين على الديون، والمبحث الخامس: في مسائل في التامين على الديون. وهذه الدراسة من أهم مراجع البحث الحالي في معرفة الحل الأنسب من الفقهاء المعاصرين المعتبرين لأزمات القروض من

---

[٧] محمد عبد الحافظ البغدادي، **إطار مقترح للتعامل مع القروض المتعثرة في المؤسسات المالية المصرفية**، (المملكة العربية السعودية: الجمعية السعودية للإدارة، الملتقى الإداري الثالث، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).

[٨] محمد الزحيلي، **التأمين على الديون في الفقه الإسلامي تعريفه مشروعيته أحكامه**، (أطروحة مقدمة إلى مؤتمر وثاق الأول للتأمين التكافلي تحت جامعة الشارق التي أليت في الكويت، ٢١ محرم ١٤٢٧هـ/٢٠-٢٢ فبراير ٢٠٠٦م).

الناحية الشرعية، وإن لم تجمع كل مطالب الحلول المشتركة بين الفقه الإسلامي والقوانين الدولية الجارية في أرض الواقع، لأنه يتطلب دراسة الواقع المعاصر بكل ما ينبغي أن يدرس ويبحث عن الحلول المناسبة المشركة بين ما يجري في أرض الواقع وبين ما يدور في أذهان الفقهاء. وما نرجو دراسته في هذا البحث.

بحث: **الأزمات المالية العالمية – أسبابها –آثارها – انعكاساتها**[٩] **بدولة الكويت،** للدكتور رمضان علي الشراح، أصل هذه الدراسة ورقة مقدمة للملتقى الدولي لآفاق الاستثمار (الدورة الثالثة)، تحت شعار (معاً لمواجهة التحديات)، مشتملاً على مقدمة وخمسة أبواب، وتعرضت المقدمة لسلسلة تاريخية مهمة للأزمات المالية العالمية؛ وربط علاقتها بتأثيراتها على الاقتصاد الإسلامي وركوده في الأسواق العالمية؛ أما الباب الأول: ففي البنوك المحلية الكويتية المسجلة لدى البنك المركزي الكويتي، بما فيها البيت التمويل الكويتي وفروعه في أنحاء العالم؛ أما الباب الثاني: ففي قطاعات النشاط الاقتصاد المحلى المنتجة، حيث فصل المنح التي تقدمها الدولة للمستثمرين وعملاء البنوك؛ والباب الثالث: في شركات الاستثمار، وتصنيفها حسب أساليبها وضوابطها، وبيان الإجراءات القضائية؛ والباب الرابع: في العقوبات المترتبة على مخالفي قانون البنوك، والتسبب في تعثر الديون في المصارف، لتأخير سداد مستحقاتها؛ والباب الخامس: في الأحكام العامة والدروس المستفادة من الأزمات وتعثر الديون. هذه الدراسة من أهم المرجع للدراسة الحالية، حيث جاء فيها بعض المسائل ذات علاقة بالموضوع مباشرة إلا أنه هناك الكثير من الجوانب التي لم تتطرق إليها، وهي الأهم في معالجة تعثر الديون، بل اكتفت بما جاء في الدستور الكويتي فقط في مواجهة الأزمات، حيث إن البحث الحالي ليس له علاقة بدستور بلد معين، في إيجاد حل مناسب لأزمات تعثر الديون، بل إن البحث الحالي قد يتحلى بالأصالة الشرعية المستمدة من الكتاب والسنة، وفقه الفقهاء المتقدمين والمعاصرين، في دراسة الحالة وكيفية الاعتماد على الضوابط الشرعية في إيجاد معالجة حقيقية لمواجهة الأزمة الراهنة والمدروسة.

---

[٩] رمضان الشراح، **الأزمات المالية العالمية أسبابها – آثارها – انعكاساتها على الاقتصاد الكويتي**، (الكويت: الملتقى الدولي لآفاق الاستثمار، د.ط، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).

بحث بعنوان "**القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية**"[١٠] لصادق راشد الشمري، مقدم إلى مؤتمر عالمي ويقع في ٣٢ ورقة، ومقسم إلى أربعة مباحث، وفي المبحث الأول: تناول إطاراً مفاهيماً عن الائتمان المصرفي ومخاطره، وفي المبحث الثاني: تناول العناصر الأساسية للإقراض ومنح الائتمان، وفي المبحث الثالث: تناول إطاراً مفاهيماً عن القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية، وفي المبحث الرابع: تناول المعالجة المصرفية للديون المتعثرة. وهذا البحث مع أنه مختصر له بالغ الأهمية في هذا الباب حيث تناول جانباً مهماً من البحث الحالي، ولكنه نقص من الجانب الفقه الإسلامي في كيفية معالجة هذه المسألة عند الفقهاء القدامى والمعاصرين، مقارنة بالمستجدات المعاصرة من القرارات التي تصدر من القانونيين الدوليين من خبراء الاقتصاد والتجارة العالمية، وهذا ما يقوم به البحث الحالي في دراسته إن شاء الله تعالى.

مقالة بعنوان: **إدارة قروض واحدة تجر بنكين إسلاميين إلى خسائر متتالية**[١١]، للكاتب محمد الخنيفر، وهذه الدراسة عبارة عن مقالة موجهة إلى مصرفين إسلاميين آسيويين، اللتين تعود ملكيتهما إلى الخليج العربي، وهما: البنك الإسلامي الآسيوي في سنغافورة، الذي يمتلك بعض الشركات من العائلات السعودية، والبيت التمويل الكويتي في ماليزيا، الذي تعود أصالة ملكيته للبيت التمويل الكويتي في الكويت، وبينت الدراسة أسباب وقوعهما في الخسارات الفاضحة التي سببت لإفلاسهما، وكانت من الأسباب الرئيسة: سوء الإدارة المالية في كلي المصرفين وعدم إلمام المسؤولين عن دراية ومعرفة مواجهة التحديات المفاجئة للمصرف. ومتاجرتهما في مغامرة الرهن العقاري، التي لها علاقة واضحة لتعثر الديون، وهي الأزمة المالية العالمية الأولى والراهنة في الوقت الحاضر. يستفيد البحث الحالي من هذه الدراسة من ناحيتين: الناحية الأولى: أصالة المصدر في خبر حدوث خسارة وأزمة في بيت التمويل الكويتي في ماليزي، ترجع علاقتها بالديون المتعثرة، والناحية الثانية: أن الدراسة وضحت

---

[١٠] صادق راشد الشمري، **القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية**، (الأردن: دراسة عينة من المصارف العراقية تقدم به إلى المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء الأهلية المنعقد في نيسان، ٢٠٠٩م).

[١١] محمد الخنيفر، إدارة قروض واحدة تجر بنكين الإسلاميين إلى خسائر متتالية، **المجلة الإلكترونية الاقتصادية**، العدد ٦١٤٠، ١٤٣١/٠٨/٢٧هـ - ٢٠١٠/٠٨/٠٨م.